

العودة إلى حق الحل النهائي مع إسرائيل شعار سياسي أم استراتيجية مشروعة إنسانياً؟

القدس العربي 08-02-08

مطاع صفدي

مفكر عربي من القطر السوري - مقيم في باريس

اعتادت السياسة العربية منذ أواسل على إلغاء قاموس كامل من مفردات النهضة في مرحلتها النضالية ضد الغرب إبان النصف الثاني من القرن العشرين؛ كان ذلك القاموس يدور في محوره الأساسي حول الخلاص من إسرائيل بحيث أن مختلف المعارك الأخرى التي غصت بها أحداث النهضة خلال تلك المرحلة، كانت تعتبر فروعاً لذلك المحور وتطبيقات كلياتية في حقول متعددة تفترضها معركة الحسم التاريخي المسيطرة على المخيال العربي، مع الصهيونية المستولية على فلسطين والغازية المعيقة لمستقبل النهضة العربية وجودياً أنطولوجياً، وليس سياسياً تنموياً فحسب. قاموس هذا الصراع الكلي تساقطت مفاهيمه تدريجياً مع خيبات الوقائع العسكرية الفاشلة التي انتهت إلى تحييد النظام العربي الحاكم ككل واقعياً. لم تخرجه بإرادته غالباً، وبدونها أحياناً، من صف القوى المناهضة للمشروع الصهيوني فحسب، بل دفعت ببعض أركانه الرئيسية إلى القيام بتلك النقلة النوعية المضادة لأولويات البداهة المصيرية لمعنى غريزة البقاء لدى (الأمة) المغلوبة على أمرها. إنها النقلة نحو صف الغزاة أنفسهم، والاشتغال لديهم لا كحلفاء وأعوان للعدو، بل كذلك كأجهزة قمع وحراسة لما وراء خطوط الصراع ضده، لا يسمح لها حتى أن ترقى إلى درجة الحليف المعترف به من قبل الغازي الأصلي.

الانكسارات العسكرية المتتالية أجهزت على مرحلة كاملة من معايشة الجمهور الكبير لأحلام الثأر، والتشديد الانفعالي وراء مخططات الهجوم المضادة، أو وعود الثأر والانتقام ضداً على هزيمة الاغتصاب الأولى للوطن الفلسطيني، وتدايعياتها الجماهيرية المكبوتة لدى القطاع الأشمل للأمة كلها ما فوق حدودها القطرية. لم تشكل هذه الجماهير بإمكانية الرد الساحق حتى ما بين هزيمة عسكرية وأخرى. ثمة اعتقاد جذري عاشت عليه القضية الفلسطينية عربياً، وليس لدى أبنائها فقط، بحتميتين معاً، زوال الاغتصاب وعودة الشعب المطرود إلى مدنه وقراه. قيام إسرائيل ليس حقيقة نهائية، وهزيمة كل العرب والمسلمين ليست قدراً أبدياً. لكن أثبتت الحروب الفاشلة أن الأنظمة الحاكمة ليست في وارد التوافق، لمرة واحدة، على مخطط استراتيجي شامل لمعركة الحسم الكلي مع العدو. وتنظيف الأرض العربية من الطارئ المغتصبين. كان ذلك بمثابة اليأس القاطع من أية استراتيجية هجومية، الذي يفرض الانكفاء إلى مخططات محض دفاعية. ومع ذلك لم تجتمع كلمة الأنظمة حول أية سياسة دفاع مشترك أمكنها أن تخرج من ملفات المؤتمرات والقرارات إلى واقع الجبهات الصامتة، خاصة ما بعد حرب الـ 67. فهل جاءت الثورة الفلسطينية لتغير شيئاً رئيسياً من هزائم (الدول) وتفتح الطريق أمام انتصارات (الشعوب). قبل أن يعطي تاريخ الأحداث المستقبلية جوابه على هذا التساؤل فقد رحبت الأنظمة بالثورة كوسيلة تسويغ لانفراط عقد ما كان يسمى بالأمن القومي. صار على الفلسطينيين وحدهم أن يقلعوا أشواكهم بأظفارهم.

فالثورة الفلسطينية هي الفريدة من بين ثورات التاريخ المعروفة، التي يعلنها شعب هو على غير أرضه ووطنه. شعب من اللاجئين المشردين في عدد من الأقطار العربية، وانتشرت له جاليات في العديد من دول أوروبا وأمريكا. فأمست الثورة هي الوطن المعنوي الجامع للشعوب، هي العاملة على إعادة إنتاج اللحمة شبه العضوية، المنشئة بدورها لكيان إنساني قادر على إفراز عوامل تماسكه الثقافي والاجتماعي، تحت طائلة هوية حركية جامعة هي الثورة الواعدة بمشروع العودة المظفرة إلى أرض الوطن. فكان على الشعب الموزع معظمه خارج ذلك الوطن السليب تحقيق أنبل مهمة تحريرية معترف له بأحققتها المطلقة في استرداد بلاده، لدى جميع الشرائع السماوية والمدنية. كانت هذه الأحقية البالغة حدها الأعلى لكل معاني المشروعية الإنسانية والأخلاقية والقانونية الفريدة في مظلوميتها وفضاعة عواقبها المستديمة بين مختلف قضايا التحرر العالمية، كانت هي القضية الأشد وضوحاً، والمالكة لكل مسوغاتها في ثقافة الحق والحقيقة، ليس بالنسبة لشعبها الفلسطيني، وأمتها العربية الإسلامية فحسب، بل للمجتمع الدولي عامة الممعن في تجاهل جريمته التاريخية الكبرى غير المسبوقة في تاريخ المظالم الإنسانية العظمى، مع ذلك القرار الذي اتخذته مؤسسته (الأمم المتحدة) في استلاب فلسطين وتقسيمها، وإنشاء دولة إسرائيل لشعب غير موجود أصلاً على أرضها، وطرد الشعب المالك لكيانها المتحدة بترابه منذ آلاف السنين.

هذه المظلومية الفريدة كان يمكن أن تتحول إلى نوع من مأتمية مستديمة، تبتد حيوية الشعب المفجوع بكارثته الملازمة لأحوال لجونه وتشرده، تفرض عليه في النهاية الاستسلام لمصيره. فبعد ضياع الوطن يحل ضياع الشعب وإنسانه. كان ذلك هو الوضع المشؤوم الذي خلفته هزائم جيوش الأنظمة عشية الكارثة الثابتة ذات الاسم العربي الشامل هذه المرة، وليس الفلسطيني وحده، لعام 67. فما كانت تعنيه انبثاق الثورة آنذاك هو كونها رداً وجودياً على الكارثتين معاً. وقد توصف بأنها ثورة الذاكرة المأتمية الباحثة عن مستقبلها المختلف، فيما استطاعت أن تبتدعه من انتفاضات شعب الداخل الفلسطيني، التي كرس تقاليد المقاومة العربية الآتية.

هذه الذاكرة العائدة إلى الحياة بأشكال جديدة من الكفاح غير معهودة في ثقافة العنف الثوري، حتى العالمي منه، لم تفتك بها قوى أعدائها الطبيعيين، بقدر ما جرت عليها أفعال القرارات الخاطئة، وانقساماتها العضوية، ومآزقها السياسية مع محاور الأنظمة الحاكمة، وتورطها في حروب الساحات الداخلية، ما جرّت عليها من هزائم تكوينية جديدة نابعة من ذات النفس، جعلتها في المآل الأخير تختار طريق التفاوض إيداناً بانتهائها هي عينها كفضية وثورة معاً، مع حلول منطلق المساومات والصفات المشبوهة بين من كانوا قادة لمفاهيم وأهداف تحررية كبرى، وصاروا إلى زُمر من محترفي العلاقات العامة ودبلوماسية الأبواب المغلقة.

ما يتبقى من (الثورة) هي المقاومة. وكان وطنها الأول هو الداخل الفلسطيني الذي شهد أروع وقائعها البطولية ذات الصفة الشعبية المععمة حتى على أطفالها، وكان لها أثمانها الباهظة كذلك. لكنها لا تزال تمثل الشهادة الحية اليومية على بقاء (القضية) عند ثوابتها التأسيسية الأولى. وهي التي شرّعت من ذاتها نموذجاً يُحتذى ضد كل احتلال إسرائيلي في لبنان، أو أمريكي في العراق فيما بعد.

فالثورة العربية في عصر الإحتلال والغزو هي المقاومة الوطنية. وحتى المعارضة السياسية في أقطار الاستبداد والتبعية للمصالح الأجنبية لن توتي ثمارها إلا إذا تحولت إلى مفاهيم المقاومة ووسائلها. ذلك أن أنظمة الاستبداد كادت أن تجهز على مرحلة ما كان يُسمى بالمعارضات المدنية. فالقمع البوليسي والتشويه الفكري والمالي والاستيعاب الإعلامي القومي، كادت عواملها المتعاضمة أن تقضي على آخر هامش من حرية العمل السياسي، وحماية الأمن الشخصي للفرد المعارض. فالسلطة القمعية العربية استعادت تحالفها العضوي مع أعلى مؤسسات الإرهاب الدولية الأمريكية والصهيونية.

وبالتالي لم يعد ثمة من طريق للخلاص الشعبي والاجتماعي إلا المقاومة بكل مفاهيمها ووسائلها أو الانجرار إلى أفخاخ الاقتتالات الأهلية، المنصوبة والمنظمة بقوة هذه المؤسسات الدولية وشبكياتها الإقليمية والمحلية.

ما ينبغي ملاحظته والتأشير عليه بأكبر خط عريض هو حالة موت السياسة سواء على مستوى الدولة أو المجتمع معاً. والسياسيون الظاهرون المسموح لهم بلعب أدوار عامة طارئة أو عابرة، لا يختارونها بإرادتهم غالباً، ولا تُترك لهم حرية ممارستها كما يشاؤون. وهم صائرون في أكثريتهم إلى أن يكونوا مجرد أشباح أو أبواق لمراكز قوى أخرى قابضة وراء أستار كثيفة. فالأجهزة الاستخباراتية هي أحزاب العصر العولمي. وتلقي تطبيقها الأول في دول العالم الثالث المنهارة. لذلك تبرز المقاومة كخط الدفاع الأخير عما تبقى من براءة الصيرورة السياسية للمجتمع المضطهد.

حين يردُّ زعيم المقاومة اللبنانية التي حررت وطنها من احتلال إسرائيل لخمس مساحته عشرين عاماً أو نيف، والتي أحببت أشرس حرب همجية صهيونية تعرّض لها أيُّ قطر عربي، حين يعلي هذا القائد صوته الداوي، ويعلى معه سقف الهدف الجديد القديم لأصل كل مقاومة عربية حقيقية، معلناً صيغة (الحرب المفتوحة) ضد إسرائيل حتى زوالها، فلن يكون الإعلان هذا شعارياً، ولا مجرد نداء تعوي، وحتى أنه لن يكون رداً انتقامياً على الغدر بأحد قادة النصر التموزي على جيش العدوان العبري. إنه الإعلان الأوضح منذ ستين عاماً عن استرداد ثقافة المشروعية الأعظم في الحق المؤسس لإنسانية الإنسان ومدنيته، وهي مشروعية الحرية ورفض الظلم والقهر والاضطهاد واغتصاب حقوق الشعوب في الحياة الحرة الكريمة في أوطانها المستقلة.

إنه نداء العودة إلى أصول الأشياء كلها. فالعدوان وحده لا يمكن أن يمنح المشروعية لما يسمى بالدولة اليهودية. والمقاومة الفلسطينية ثم اللبنانية ثم العراقية، والتي ستصير إلى المقاومة العربية والإسلامية الشاملة هي التي تمتلك مشروعيتها المطلقة المعبرة عن إطلاقية وجودها المادي والإنساني والحضاري. وهي التي لا تستمد أحقيتها من خرافة ميثافيزيقية، ولا من صدفة عالمية في التقاء الإجرام الدولتي الشمولي بأسباب التسلط العولمي الإرهابي، وتشكيل سلطة الاستبداد الكلياني ضدّاً على عالمية الكينونة الإنسانية وحقيقتها السرمدية.

من حق المقاومة العربية الإسلامية أن تجهر من جديد بأنبل إنكار ل(حق) الشر المحض في بناء مؤسساته، مع مصادرة حقوق الآخرين من ضحاياها حتى في إطلاق صرخة الاعتراض على حكم الموت، أو الاستسلام لشرعته الباطلة.

فلا شيء يحد من طموح الضحية في مقاومة جلادها، وتفويض دولته وسلطانه، واعتماد هذا الحق، والإعلاء من صوته قد لا يغير الواقع البائس بين ليلة وضحاها، لكنه لن يمنح هذا الواقع شرعية البقاء إلى الأبد.